إرشاد التائه إلى أصح كتب الخلائق

البخاري ومسلم

الباحث عبد العزيز ابحيحي

المغرب

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد: يخرج علينا من حين لآخر بعض المتطفلين على علم الحديث للطعن في كتابين؛ هما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل، فما هما هذين الكتابين؟ ولمن هما؟ ولماذا سمي بالصحيحين؟ ولماذا كان بهذه المرتبة؟

هذا ما سأتناوله في هذا البحث بحول الله وقوته مع ذكر بعض جوامع هذين الكتابين.

الفصل الأول: التعريف بالإمامين البخاري ومسلم

المبحث الأول: التعريف بالإمام البخاري

المطلب الأول: اسمه وعلمه وورعه

أولا: اسمه ونشأته:

هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَهْ الجعفي، ولد يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة ببخارى، توفي والده وهو صغير فنشأ في حجر أمه، وكانت كثيرة الدعاء له، روى غنجار في" تاريخ بخارى" واللالكائي في" شرح السنة" في باب كرامة الأولياء منه" أن محمد بن إسماعيل ذهبت عيناه في صغره فرأت والدته الخليل إبراهيم في المنام فقال لها: يا هذه قد ردّ الله على ابنك بصره بكثرة دعائك، قال: فأصبح، وقد ردّ الله عليه بصره"[1]، كما عرف والده أيضا بالصلاح ذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء:" أن البخاري قال: سمع أبي من مالك بن أنس، ورأى حمَّاد بن زيد، وصافح ابن المبارك بكلتا يديه"[2]، وفيه أيضا يقول ابن حجر العسقلاني:" أن إسماعيل والد الإمام محمد البخاري قال: لا أعلم من مالي درهما من شبهة"[3].

ثانيا: طلبه للعلم:

نقل ابن حجر عن الفربري قوله:" سمعت محمد بن أبي حاتم وراق البخاري يقول: سمعت البخاري يقول: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب، قلت: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ فقال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكتّاب فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره فقال: يوما فيما كان يقرأ للناس: سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم فقلت: إن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم، فانتهرني فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك، فدخل فنظر فيه ثم رجع فقال: كيف هو يا غلام؟ فقلت: هو الزبير، وهو ابن عدي عن إبراهيم، فأخذ القلم وأصلح كتابه وقال لي: صدقت، قال: فقال له إنسان: ابن كم حين رددت عليه؟ فقال: ابن إحدى عشرة سنة، قال: فلما طعنت في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك ووكيع وعرفت كلام هؤلاء، يعني أصحاب الرأي، قال: ثم خرجت مع أمي وأخي إلى الحج، قال: فلما طعنت في ثماني عشرة صنفت كتاب قضايا الصحابة والتابعين، ثم صنفت التاريخ في المدينة عند قبر النبي ﷺ وكنت أكتبه في الليالي المقمرة، قال: وقلَّ اسم إلا وله عندي قصة إلا أني كرهت أن يطول الكتاب"[4].

ثالثا: سعة علمه:

وأما عن سعة حفظه وسيلان ذهنه فيقول ابن خلكان:" إن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وأرادوا امتحان حفظه فعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد أخر وإسناد هذا المتن لمتن أخر ودفعوا إلى عشرة أنفس لكل رجل عشرة أحاديث وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري، وأخذوا عليه الموعد للمجلس، فحضروا وحضر جماعة من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم ومن البغداديين، فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث فقال البخاري: لا أعرفه، فمازال يلقى عليه واحدًا بعد واحد حتى يفرغ والبخاري يقول: لا أعرفه، وكان العلماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون فَهِمَ الرجل، ومن كان لم يدر القصة يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الحفظ، ثم انتدب رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة فقال: لا أعرفه فسأله عن أخر، فقال لا أعرفه، فلم يزل يلقى عليه واحدا واحدًا حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول: لا أعرفه ثم انتدب الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة والبخاري لا يزيدهم على: لا أعرفه، فلما علم أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول فقال: أما حديثك الأول فقلت: كذا وصوابه كذا، وحديثك الثاني كذا وصوابه كذا، والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على العشرة فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك فأقرّ الناس له بالحفظ وأذعنوا له بالفضل"[5].

وعلق ابن حجر على هذه القصة بقوله:" هنا يُخْضَعُ للبخاري، فما العجب من رده الخطأ إلى الصواب فإنه كان حافظًا بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة"[6].

ويقول أيضا ابن حجر: "قال: حاشد بن إسماعيل: كان البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيام فلمناه بعد ستة عشر يومًا فقال: قد أكثرتم عليّ فاعرضوا عليّ ما كتبتم فأخرجناه فزاد على خمسة ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر قلب حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه"[7]، وروى أيضا: عن "محمد بن الأزهر السجستاني قوله: كنت في مجلس سليمان بن حرب والبخاري معنا يسمع ولا يكتب فقيل لبعضهم ما له لا يكتب فقال: يرجع إلى بخارى ويكتب من حفظه"[8].

وعن أبي بكر الكلوذاني قال: "ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل كان يأخذ الكتاب من العلم فيطلع عليه اطلاعة فيحفظ عامة أطراف الحديث من مرة واحدة"[9].

رابعا: فضله وورعه وتعظيم الناس له:

وعن فضله وورعه رحمه الله يقول: "ما جلست للحديث حتى عرفت الصحيح من السقيم، وحتى نظرت في عامة كتب الرأي، وحتى دخلت البصرة خمس مرات أو نحوها، فما تركت بها حديثا صحيحا إلا كتبته، إلا ما لم يظهر لي"[10]، وقوله أيضا: "دعوت ربي مرتين فاستجاب لي يعني في الحال فلن أحب أن أدعو فلعله ينقص حسناتي"[11]، وقال ابن حجر: "كان ذات يوم يصلي فلسعه الزنبور سبع عشرة مرة فلما قضى صلاته قال: انظروا أي شيء هذا الذي أذاني في صلاتي فنظروا فإذا الزنبور قد ورّمه في سبعة عشر موضعا ولم يقطع صلاته (...) وكان إذا كان أول ليلة من شهر رمضان يجتمع إليه أصحابه فيصلي بهم ويقرأ في كل ركعة عشرين آية إلى أن يختم القرآن، وكان يقرأ في السحر ما بين النصف إلى الثلث من القرآن فيختم عند السحر في كل ثلاث ليال، وكان يختم بالنهار في كل يوم ختمة ويكون ختمه عند الإفطار كل ليلة، ويقول: عند كل ختمة دعوة مستجابة"[12].

وقال محمد بن أبي حاتم الورّاق:"كان أبو عبد الله إذا كنت معه في سفر يجمعنا بيت واحد إلا في القيظ فكنت أراه يقوم في الليلة الواحدة خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة في كل ذلك يأخذ القداحة فيوري نارا بيده ويسرج ويخرج أحاديث فيعلم عليها ثم يضع رأسه فقلت له: إنك تحمل على نفسك كل هذا ولا توقظني، قال: أنت شاب فلا أحب أن أفسد عليك نومك، قال: وكان يصلي في وقت السحر ثلاث عشرة ركعة ويوتر منها بواحدة"[13].

وأما عن تعظيم الناس له وثناؤهم عليه فيقول الإمام النووي:" روينا عن محمد بن يعقوب الحافظ عن أبيه قال: رأيت مسلم بن الحجاج بين يدي البخاري يسأله سؤال الصبي لمعلمه، وروينا عن الإمام مسلم بن الحجاج أنه قال: للبخاري لا يبغضك إلا حاسد وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك، وروى أحمد بن حمدون قال: جاء مسلم بن الحجاج إلى البخاري فقبل بين عينيه وقال: دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين ويا طبيب الحديث في علله"[14].

وقال:" حاشد بن إسماعيل: قال لي أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري: محمد بن إسماعيل أفقه عندنا وأبصر بالحديث من أحمد بن حنبل، فقال له رجل من جلسائه: جاوزت الحد، فقال: أبو مصعب لو أدركت مالكًا ونظرت وجهه ووجه محمد بن إسماعيل لقلت كلاهما واحد في الحديث والفقه (...) وسئل قتيبة عن طلاق السكران فدخل محمد بن إسماعيل فقال قتيبة: للسائل هذا أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعلي بن المديني قد ساقهم الله إليك وأشار إلى البخاري."[15] ،" وقال عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي قد رأيت العلماء بالحرمين والشام والعراق فما رأيت فيهم أجمع من محمد بن إسماعيل، وقال أيضا: هو أعلمنا وأفقهنا وأكثرنا طلبا(...). وقال إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة: ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل، وقال أبو عيسى الترمذي: لم أر أعلم بالعلل والأسانيد من محمد بن إسماعيل البخاري وقال له مسلم أشهد أنه ليس في الدنيا مثلك"[16].

وفي شدة حيائه يقول أبو جعفر:" قال لي بعض أصحابي: كنت عند محمد بن سلام، فدخل عليه محمد بن إسماعيل حين قدم من العراق فأخبر بمحنة الناس، وما صنع ابن حنبل وغيره من الأمور فلما خرج من عنده قال محمد بن سلام لمن حضره: أترون البِكر أشد حياء من هذا؟"[17].

وفيه يقول الشاعر:"

وفتى بخارا عند كل محدّث وهو في الحديث جهينة الأخبار

لكتابه الفضل المبين لأنه أسفاره في الصبح كالأسفار

كم أزهرت بحديثه أوراقه مثل الرياض لصاحب الأذكار

ألفاته مثل الغصون إذا بدت من فوقها الهمزان كالأطيار

بجوامع الكلم التي اجتمعت به متفرقات الزهر والأزهار "[18].

ولما رجع أبو عبد الله البخاري إلى بخارى نصبت له القباب على فرسخ من البلد واستقبله عامة أهل البلد، ونثر عليه الدراهم والدنانير فبقي مدة ثم وقع بينه وبين الأمير خالد بن أحمد الذّهلي والي بخارى خلاف وذلك أن الأمير بعث إلى محمد بن إسماعيل البخاري أن أحمل إليَّ كتاب الجامع والتاريخ لأسمع منك فقال محمد بن إسماعيل لرسوله: قل له أني لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب

السلاطين، فإن كانت له حاجة إلى شيء منه فليحضر في مسجدي أو في داري، فإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان فامنعني من المجلس ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة أني لا أكتم العلم، فكان سبب الوحشة بينهما، فنفاه عن البلد، فدعا عليه البخاري فكانت عاقبته إلى الذل والحبس، وخرج البخاري إلى خرتنك قرية من قرى سمرقند، فلبث بها أيامًا ومرض ومات بعد أن سال منه عرق كثير، وقد كفن رحمه الله في ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة كما أراد وصلي عليه، ووضع في حفرته ففاح من تراب قبره رائحة طيبة كالمسك ودامت أياما، وكانت وفاته ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين، وكانت مدة عمره اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوما تغمده الله برحمته وأسكنه جنته أمين[19].

المطلب الثاني: شيوخه والرواة عنه وتصانيفه

أولا: شيوخه:

عن شيوخه يقول الإمام البخاري:"كتبت عن ألف وثمانين نفسا ليس فيهم إلا صاحب حديث، وقال أيضا: لم أكتب إلا عمن قال: الإيمان قول وعمل"[20].

قال ابن حجر:" وينحصرون في خمس طبقات:

. الطبقة الأولى: من حدثه عن التابعين مثل محمد بن عبد الله الأنصاري، حدثه عن حميد، ومثل مكّي بن إبراهيم، حدثه عن يزيد بن أبي عبيد ...

. الطبقة الثانية: من كان في عصر هؤلاء لكن لم يسمع من ثقات التابعين، كآدم بن أبي إياس، وأبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر...

. الطبقة الثالثة: هي الوسطى من مشايخه وهم من لم يلق التابعين بل أخذ عن كبار تبع الأتباع، كسليمان بن حرب، وقتيبة بن سعيد...

. الطبقة الرابعة: رفقاؤه في الطلب ومن سمع قبله قليلا، كمحمد بن يحي الذّهلي، وأبي حاتم...

. الطبقة الخامسة: قوم في عداد طلبته في السِّن والإسناد، سمع منهم للفائدة كعبد الله بن حماد الأملي، وعبد الله بن أبي العاص الخوارزمي..."[21].

ثانيا: الرواة عنه:

أما من روى عن الإمام البخاري رحمه الله،" . فمن مشايخه: عبد الله بن محمد المسْندي، وعبد الله بن منير، وإسحاق بن أحمد السرماري، ومحمد بن خلف بن قتيبة...

. ومن أقرانه: أبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، وإبراهيم الحربي...

. ومن الكبار الآخذين عنه من الحفاظ: صالح بن محمد الملقب جزرة، ومسلم بن الحجاج، وأبو الفضل أحمد بن سلمة، وأبو بكر بن إسحاق بن خزيمة، ومحمد بن نصر المروزي، وأبو عبد الرحمن النسائي..."[22].

ثالث: تصانيفه:

ومن تصانيفه رحمه الله: "الأدب المفرد، ورفع اليدين في الصلاة، والقراءة خلف الإمام، وبر الوالدين، والتاريخ الكبير، والتاريخ الأوسط، والتاريخ الصغير، وخلق أفعال العباد، وكتاب الضعفاء(...) ومن تصانيفه أيضا: الجامع الكبير، والمسند الكبير، والتفسير الكبير، وكتاب الأشربة، وكتاب الكنى، وكتاب الفوائد."[23].

وذكر الدكتور عجاج الخطيب في كتابه أصول الحديث أن البخاري:" ترك نحو من عشرين مؤلفا في الحديث وعلومه ورجاله، وفي غيره من علوم الإسلام أشهرها الجامع الصحيح المشهور بصحيح البخاري"[24].

. المبحث الثاني: التعريف بالإمام مسلم

. المطلب الأول: اسمه ونسبه وصفاته ورحلته ودفاعه عن البخاري

أولا: اسمه ونسبه:

هو الإمام الكبير الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن وَرْد بن كوشان، القشيري نسبا النيسابوري وطنا العربي صليبة، صاحب ثاني أصح الكتب المؤلفة، قيل: إنه ولد سنة أربع ومائتين، وقيل: قبلها بسنة أو سنتين، وقيل: بعدها بسنتين، وهو الذي رجحه الكثير من الباحثين، نشأ في بيت علم وجاه؛ لأن والده كان متصدرا لتربية الناس وتعليمهم[25].

ثانيا: صفاته وهندامه:

عن صفته الخِلقية وهِنْدامه يقول الحاكم:" سمعت أبا عبد الرحمن السُّلمي يقول: رأيت شيخا حسن الوجه والثياب، عليه رداء حسن، وعمامة قد أرخاها بين كتفيه، فقيل: هذا مسلم، فتقدم أصحاب السلطان، فقالوا: قد أمر أمير المؤمنين أن يكون مسلم بن الحجاج إمام المسلمين فقدموه في الجامع، فكبّر، وصلى بالناس"[26]، وقال أيضا:"كان متجر مسلم خان مَحْمِش، ومعاشه من ضياعه بأُسْتُوَا، رأيت من أعقابه من جهة البنات في داره وسمعت أبي يقول: رأيت مسلم بن الحجاج يحدث في خان مَحْمش، فكان تامّ القامة، أبيض الرأس واللحية، يرخي طرف عمامته بين كتفيه"[27].

ثالثا: رحلته في طلب العلم:

يقول ابن خلكان: الإمام مسلم" أحد الأئمة الحفظ وأعلام المحدثين، رحل إلى الحجاز والعراق والشام، ومصر، وسمع يحيى بن يحيى النيسابوري، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وغيرهم، وقدم بغداد غير مرة فروى عنه أهلها، وأخر قدومه إليها في سنة تسع وخمسين ومائتين"[28].

رابعا: دفاعه ونضاله عن الإمام البخاري:

وفي هذا انقل قصة ذكرها ابن خلكان، يقول فيها:" لما استوطن البخاري نيسابور أكثر مسلم من الاختلاف إليه، فلما وقع بين محمد بن يحي والبخاري ما وقع في مسألة اللفظ، ونادى عليه، ومنع الناس من الاختلاف إليه، هجر وخرج من نيسابور في تلك المحنة، قطعه أكثر الناس غير مسلم، فإنه كان لم يتخلف عن زيارته، فأنهي إلى محمد بن يحي أن مسلم بن الحجاج على مذهبه قديما وحديثا وأنه عوتب على ذلك بالحجاز والعراق ولم يرجع منه، فلما كان يوم مجلس محمد بن يحي قال في آخر مجلسه: ألا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا، فأخذ مسلم الرداء فوق عمامته، وقام على رؤوس الناس وخرج من مجلسه، وجمع كل ما كان كتب منه وبعث به على ظهر حمّال إلى باب محمد بن يحي، فاستحكمت بذلك الوحشة وتخلف عنه وعن زيارته"[29].

المطلب الثاني: شيوخه وتصانيفه ووفاته

أولا: شيوخه:

بلغ عدد الشيوخ الذين أخرج لهم الإمام مسلم في الصحيح مئتان وعشرون رجلا من مثل إبراهيم بن خالد اليشكري، وابراهيم بن دينار التمار، وإبراهيم بن زياد سبلان، وأكمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، ويحي بن معين، ويوسف بن عيسى المروزي، وأبي زرعة وغيرهم، وله شيوخ أخرين لم يخرج لهم في صحيحه، كعلي بن الجعد، وعلي بن المديني، ومحمد بن يحي الذهلي[30].

ثانيا: الرواة عنه:

وفي من روى عن الإمام مسلم، يقول الإمام الذهبي: "منهم علي بن الحسين بن أبي عيسى الهلالي وهو أكبر منه، ومحمد بن عبد الوهاب الفرّاء شيخه، ولكن ما أخرج عنه في صحيحه، والحسن بن محمد القباني، وأبو بكر محمد بن النضر بن سلمة الجارودي، وعلي بن الحسين بن الجنيد الرازي، وصالح بن محمد جزرة، وأبو عيسى الترمذي في " جامعه "، وأحمد بن المبارك المستملي، وعبد الله بن يحي السّرخسي القاضي وغيرهم[31]، ثم قال: "وقد أجمعوا على جلالته وإمامته وورعه وحذقه وقعوده في علوم الحديث واضطلاعه منها وتفننه فيها"[32].

ثالثا: تصانيفه:

ومن مصنفاته رحمه الله، ما نقله الذهبي عن الحاكم في قوله:" سمعت أبا الفضل محمد بن إبراهيم، سمعت أحمد بن سلمة يقول: رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدّمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما، ثم ذكر مصنفات إمام أهل الحديث مسلم رحمه الله "كتاب المسند الكبير " على الرجال، وما أرى أنه سمعه منه أحد، كتاب "الجامع على الأبواب " رأيت بعضه بخطه، كتاب " الأسامي والكنى"، كتاب " المسند الصحيح "، كتاب " التمييز "، كتاب " العلل "، كتاب " الوحدان "، كتاب " الأفراد "، كتاب " الأقران "، كتاب " سؤالات أحمد بن حنبل "، كتاب " عمرو بن شعيب "، كتاب " الإنتفاع بأهب السباع "، كتاب " مشايخ مالك "، كتاب " مشايخ "، كتاب " مشايخ شعبة "، كتاب " من ليس له إلا واوٍ واحد "، كتاب " المخضرمين "، كتاب " الطبقات "، كتاب " أفراد الشاميين"، ثم سرد الحاكم تصانيف له لم أذكرها"[33].

رابعا: ثناء العلماء عليه:

من ثناء العلماء عليه رحمه الله قول الإمام النووي:" واعلم أن مسلما رحمه الله أحد أعلام أئمة هذا الشأن وكبار المبرزين فيه وأهل الحفظ والإتقان والرحاليين في طلبه، إلى أئمة الأقطار والبلدان والمعترف له بالتقدم فيه بلا خلاف عند أهل الحذق والعرفان والمرجوع إلى كتابه والمعتمد عليه في كل الأزمان."[34] ، وقال عنه عبد الرحمن بن أبي حاتم:"كان مسلم ثقة من الحفاظ، كتبت عنه بالرَّي، وسئل أبي عنه فقال: صدوق."[35] ، وعن أبو عبد الله الحاكم أن محمد بن عبد الوهاب الفرَّاء قال:"كان مسلم بن الحجاج من علماء الناس، ومن أوعية العلم"[36].

خامسا: وفاته:

توفي الإمام مسلم رحمه الله يوم الأحد ودفن يوم الاثنين لخمس بقين من شهر رجب سنة إحدى وستين مائتين بنيسابور، عن بضع وخمسين سنة[37].

وأما عن سبب وفاته فيقول أحمد بن سلمة:" وعقد لمسلم مجلس الذاكرة، فذكر له حديث لم يعرفه، فانصرف إلى منزله، وأوقد السِّراج، وقال لمن في الدار: لا يدخل أحد منكم، فقيل له: أهديت لنا سلة تمر، فقال: قدموها، فقدموها إليه، فكان يطلب الحديث، ويأخذ تمرة تمرة فأصبح وقد فني التمر، ووجد الحديث.

رواها أبو عبد الله الحاكم، ثم قال: زادني الثقة من أصحابنا أنه منها مات"[38].

رحم الله الإمام البخاري والإمام مسلم فقد ملأ اسمهما مشارق الأرض ومغاربها، وما ذكرت عنهما؛ إلا الشيء اليسير، ومما تجدر الإشارة إليه أن هذين الإمامين إنما طار اسمهما في أقطار الأرض بتأليفهما للصحيحين، فما هما هذين الكتابين؟ وما درجتهما في الصحة؟ وأيهما أسبق ظهورا؟ وأيهما أتقن صنعة؟ هذا ما أتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: التعريف بالصحيحين وعقد مقارنة بينهما مع ذكر جوامع الصحيحين

المبحث الأول: التعريف بالصحيحين

المطلب الأول: صحيح الإمام البخاري

أولا: اسمه وسبب تأليفه وصنيع البخاري فيه:

أ ـ اسمه وسبب تأليفه:

اسمه" الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه "وهو الاسم الذي اختاره له مؤلفه الإمام البخاري.

وأما في سبب تأليفه فيقول:"كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح"[39]، وقال أيضا:" رأيت النبي ﷺ وكأنني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذب بها عنه فسألت بعض المعبِّرين فقال لي: أنت تذب عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح"[40].

ب . صنيعه فيه:

في كيفية تأليفه يقول أبو الهيثم الكشمَيْهَنِي: "سمعت الفربري يقول: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: ما وضعت في كتاب الصحيح حديثا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين"[41].

وعن البخاري قال:" صنفت الجامع من ستمائة ألف حديث في ست عشرة سنة وجعلته حجة بيني وبين الله"[42].

وقال أبو سعيد الإدريسي أخبرنا سليمان بن داود الهروي سمعت عبد الله بن محمد بن هاشم يقول:" قال عمر بن محمد بن بُجَيْر البُجَيْري: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: صنفت كتابي الجامع في المسجد الحرام وما أدخلت فيه حديثا حتى استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته"[43].

وقال القنوجي في ذلك: "اعلم أن البخاري قد التزم مع صحة الأحاديث استنباط الفوائد الفقهية والنكتة الحكمية، فاستخرج بفهمه الثاقب من المتون معاني كثيرة فرّقها في أبوابه بحسب المناسبة واعتنى فيها بآيات الأحكام وسلك في الإشارات إلى تفسيرها السبل الوسعية، ومن ثمّ أخلى كثيرا من الأبواب من ذكر إسناد الحديث"[44].

ويقول الحسيني عبد المجيد:" أما منهج البخاري فهو وإن اتفق بالنسبة لمصدره مع الأئمة في الاستنباط من الكتاب والسنة، إلا أنه يختلف عنهم من حيث طريقة تدوين الأحكام فلم ينهج نهجهم في فرز الأحكام عن أصولها، ولكنه يترجم بها للحديث ولذا قالوا: فقه البخاري في تراجمه وقد يعلق على الأحاديث أحيانا في عقبها بالرأي ويدعم الحكم بمعلقات الصحابة والتابعين وأقوالهم الفقهية، وقد يكتفي بها تعبيرا عن رأيه"[45].

ثانيا: عدد أحاديثه وصحته:

أ . عدد أحاديثه:

وعن عدد أحاديث صحيح البخاري يقول ابن الصلاح رحمه الله:" إن جملة ما في كتابه الصحيح سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالأحاديث المكررة، وقد قيل إنها بإسقاط المكررة أربعة آلاف حديث إلا أن هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين وبما عد الحديث الواحد المروي بإسنادين حديثين"[46].

ب . صحته:

عن صحته يقول ابن الصلاح:" روينا عن البخاري أنه قال: ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لملالت الطول"[47]، وقال الحافظ أبو نصر الوائلي السجزي: "أجمع أهل العلم الفقهاء وغيرهم على أن رجلا لو حلف بالطلاق أن جميع ما في البخاري مما روى عن النبي ﷺ قد صح عنه ورسول الله ﷺ قاله لا شك فيه أنه لا يحنث والمرأة بحالها في حبالته"[48].

ثالثا: بركته وثناء العلماء عليه:

أ . بركاته:

ومن بركاته ما نقله ابن حجر عن" أبو محمد بن أبي جمرة في اختصاره للبخاري قال: قال لي: من لقيته من العارفين عمن لقي من السادة المقر لهم بالفضل: إن صحيح البخاري ما قرئ في شدة إلا فرجت ولا رُكب به في مركب فغرقت، قال: وكان مجاب الدعوة وقد دعا لقارئه رحمه الله تعالى"[49].

ب . ثناء العلماء عليه:

أثنى الكثير من العلماء على هذا الكتاب ومنهم أبو جعفر العقيلي، يقول:" لما صنف البخاري كتابه الصحيح عرضه على ابن المديني وأحمد بن حنبل ويحي بن معين وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها للبخاري وهي صحيحة"[50].

وقال الحاكم أبو أحمد:" رحم الله محمد بن إسماعيل الإمام فإنه الذي ألف الأصول وبين للناس وكل من عمل بعده، فإنما أخذه من كتابه كمسلم فرق أكثر كتابه في كتابه وتجلد فيه حق الجلادة حيث لم ينسبه إليه"[51].

وقال أبو الحسن الدارقطني الحافظ:" لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء، وقال أيضا: إنما أخذ مسلم كتاب البخاري فعمل فيه مستخرجا وزاد فيه أحاديث"[52].

ولله درّ القائل:"

أعيى فحول العلم حل رموز ما ... أبداه في الأبواب من أسرار

فازوا من الأوراق منه بما جنوا ... منها ولم يصلوا إلى الأثمار

مازال بكرًا لم يفض ختامه ... وعراه ما حلت عن الأزرار

حجبت معانيه التي أوراقها ... ضربت على الأبواب كالأستار

من كل باب حين يفتح بعضه ... ينهار منه العلم كالأنهار

لا غرو أن أمسى البخاري للورى ... مثل البحار لمنشأ الأمطار

خضعت له الأقران فيه إذ بدا ... خرّوا على الأنفاق والأكوار"[53]

المطلب الثاني: صحيح الإمام مسلم

أولا: اسمه وصحة نسبته إليه:

سمى الإمام مسلم رحمه الله تعالى كتابه ب "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ "هذا من حيث التسمية، وأما من حيث صحة نسبته إليه فيقول الإمام النووي رحمه الله:" صحيح مسلم رحمه الله في نهاية الشهرة وهو متواتر عنه من حيث الجملة فالعلم القطعي حاصل بأنه تصنيف أبي الحسين مسلم بن الحجاج، وأما من حيث الرواية المتصلة بالإسناد المتصل بمسلم فقد انحصرت طريقه عنده في هذه البلدان والأزمان في رواية أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان عن مسلم ويروى في بلاد المغرب مع ذلك عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسي عن مسلم ورواه عن ابن سفيان جماعة منهم الجلودي وعن الجلودي جماعة منهم الفارسي وعنه جماعة منهم الفراوي وعنه خلائق منهم منصور وعنه خلائق منهم شيخنا أبو إسحاق"[54].

ثانيا: مكانته وعمله فيه:

أ ـ مكانته:

عن مكانته يقول ابن الصلاح:" روينا عن مسلم أنه قال: ليس كل شيء هاهنا ما أجمعوا عليه، قلت: أراد ـ والله أعلم ـ أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عن بعض"[55]، ويقول الإمام النووي:" ومن حقق نظره في صحيح مسلم رحمه الله واطلع على ما أودعه في أسانيده وترتيبه وحسن سياقه، وبديع طريقته، من نفائس التحقيق، وجواهر التدقيق، وأنواع الورع والاحتياط والتحري في الرواية وتلخيص الطرق واختصارها، وضبط متفرقها وانتشارها، وكثرة اطلاعه واتساع روايته، وغير ذلك مما فيه من المحاسن والأعجوبات، واللطائف الظاهرات والخفيات، علم أنه إمام لا يلحقه من بعد عصره، وقلّ من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم"[56]، وقال أيضا:" ومما جاء في فضل صحيح مسلم ما بلغنا عن مكي بن عبدان أحد حفاظ نيسابور أنه قال: سمعت مسلما يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أن له علة تركته وكل ما قال: أنه صحيح وليس له علة خرجته، وذكر غيره ما رواه الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي بإسناده عن مسلم رحمه الله قال: صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة"[57].

ويقول الإمام النووي: وصحيح مسلم" لم يوجد في كتاب قبله ولا بعده من حسن الترتيب وتلخيص طرق الحديث، بغير زيادة وتنبيهه على ما في ألفاظ الرواة من اختلاف في متن أو إسناد ولو في حرف، واعتنائه بالتنبيه على الروايات المصرحة بسماع المدلسين وغير ذلك مما هو معرف في كتابه (...) وعلى الجملة فلا نظير لكتابه في هذه الدقائق وصنعة الإسناد وهذا عندنا من المحققات التي لا شك فيها للدلائل المتظاهرة عليها ومع هذا فصحيح البخاري أصح وأكثر فوائد هذا هو مذهب جمهور العلماء وهو الصحيح المختار لكن كتاب مسلم في دقائق الأسانيد ونحوها أجود كما ذكرناه وينبغي لكل راغب في علم الحديث أن يعتني به ويتفطن في تلك الدقائق فيرى فيها العجائب من المحاسن وإن ضعف الاستقلال باستخراجها استعان بالشرح"[58].

ب . عمله فيه:

قال الإمام النووي رحمه الله: وقد" سلك مسلم رحمه الله في صحيحه طرقا بالغة في الاحتياط والإتقان والورع والمعرفة وذلك مصرح بكمال ورعه وتمام معرفته وغزارة علومه وشدة تدقيقه بحفظه وتقعيده في هذا الشأن وتمكنه من أنواع معارفه وتبريزه في صناعته وعلو محله في التمييز بين دقائق علومه لا يهتدي إليها إلا الأفراد في الأعصار فرحمه الله ورضي عنه"[59].

ويقول القنوجي: "سلك في كتابه طريقة حسنة بحيث فضّل بسببها على صحيح البخاري، وذلك أن يجمع المتون كلها بطرقها في موضع واحد ولا يفرقها في الأبواب ويسوقها تامة ولا يقطعها في التراجم، ويحافظ على الإتيان بلفظها ولا يروي بالمعنى، حتى إذا خالف راوٍ في لفظة فرواها بلفظ آخر مرادف بينه، وكذا إذا قال راوٍ: حدثنا وقال آخر: أخبرنا، ولم يخلط معها شيء من أقوال الصحابة ومن بعدهم حتى ولا الأبواب والتراجم، كل ذلك حرصا على أن لا يدخل في الحديث غيره فليس فيه بعد المقدمة إلا الحديث"[60].

ولقد أنصف الحافظ عبد الرحمن بن علي بن الديبع اليمني الشافعي في قوله:"

إن صحيح مسلم يا قاري لبحر علم ما له مُجاري

سلسال ما سلسل من حديثة ألذ من مكرر البخاري"[61].

د . عدد أحاديثه:

وفي عدد أحاديثه يقول مصطفى السباعي: "بلغت أحاديثه دون المكرر أربعة ألاف، وبالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون"[62].

المبحث الثاني: عقد مقارنة بين الصحيحين مع ذكر جوامعهما

المطلب الأول: عقد مقارنة بين الصحيحين

بعد أن قمت بالتعريف بكل من الصحيحين انتقل إلى عقد مقارنة بينهما في أيهما أسبق وجودا، وأكثر صحة، وأفضل صنعة.

أولا: أسبقهما وجودا

وفي هذا يقول ابن الصلاح:" أول من صنف الصحيح البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري من أنفسهم، ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري واستفاد منه يشاركه في أكثر شيوخه وكتابهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز وأما ما روينا عن الشافعي رضي الله عنه من أنه قال: ما أعلم في الأرض كتابا في العلم أكثر صوابا من كتاب مالك، ومنهم من رواه بغير هذا اللفظ، فإنما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابين صحيحا وأكثرهما فوائد"[63]، ثم قال رحمه الله:" وأما ما رويناه عن أبي علي الحافظ النيسابوري أستاذ الحاكم أبي عبد الله الحافظ من أنه قال: ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج، فهذا وقول من فضل من شيوخ المغرب كتاب

مسلم على كتاب البخاري، إن كان المراد أن كتاب مسلم يترجح بأنه لم يمازجه غير الصحيح فإنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسرودا غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخاري في تراجم أبوابه من الأشياء التي لم يسندها على الوصف المشروط في الصحيح فهذا لا بأس به وليس يلزم منه أن كتاب مسلم أرجح فيما يرجع إلى نفس الصحيح على كتاب البخاري وإن كان المراد به أن كتاب مسلم أصح صحيحا فهذا مردود على من يقوله والله أعلم"[64].

ثم قال رحمه الله مبينا معنى قول المحدثين متفق عليه وما يلزم عنه:" والحديث الصحيح المتفق عليه عند أهل الحديث يعنون به اتفاق البخاري ومسلم لا اتفاق الأمة، لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفق عليه، بالقبول، وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به خلافا لقول من نفى ذلك محتجا بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن وإنما تلقته الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ وقد كنت أميل إلى هذا واحسبه قويا ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولا هو الصحيح لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ ولهذا كان الإجماع المبتنى على الاجتهاد حجة مقطوعا بها أكثر إجماعات العلماء كذلك وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائدها القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند أهل هذا الشأن"[65].

واحترز النووي أثناء حديثه عن أول من صنف الصحيح بقوله:" أول مصنف في الصحيح المجرد، صحيح البخاري ثم مسلم، وهما أصح الكتب بعد القرآن العزيز، والبخاري أصحهما وأكثرهما فوائد، قيل مسلم أصح، والصواب الأول واختص مسلم بجمع طرق الحديث في مكان، ولم يستوعبا الصحيح ولا التزماه"[66]، قال السيوطي في شرحه لتقريب النووي: "قول المصنف" المجرد "زيادة على ابن الصلاح، احترز بها عما اعترض عليه به، من أن مالكًا أول من صنف الصحيح، وتلاه أحمد بن حنبل، وتلاه الدارمي، قال العراقي: والجواب أن مالكا لم يفرد الصحيح بل أدخل فيه المرسل و المنقطع والبلاغات، ومن بلاغاته أحاديث لا تعرف، كما ذكره ابن عبد البر فلم يفرد الصحيح إذن"[67].

ثانيا: أكثرهما صحة وأفضلهما صنعة

وفي هذا يقول الإمام النووي:" قد صح أن مسلما كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث"[68]، وهذا ما ذهب إليه تقي الدين بن تيمية في مجموع الفتوى، يقول رحمه الله: "البخاري أحذق وأخبر بهذا الفن من مسلم، ولهذا لا يتفقان على حديث إلا يكون صحيحا لا ريب فيه قد اتفق أهل العلم على صحته ثم ينفرد مسلم فيه بألفاظ يعرض عنها البخاري"[69]، ويؤيد هذا القول أبو الفداء بن كثير رحمه الله بقوله:" أول من اعتنى بجمع الصحيح: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري وتلاه صاحبه وتلميذه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، فهما أصح كتب الحديث والبخاري أرجح؛ لأنه اشترط في إخراجه الحديث في كتابه هذا: أن يكون الراوي قد عاصر شيخه، وثبت عنده سماعه منه، ولم يشترط مسلم الثاني، بل اكتفى بمجرد المعاصرة، ومن هنا ينفصل لك النِّزاع في ترجيح تصحيح البخاري على مسلم، كما هو قول الجمهور، خلافا لأبي علي النيسابوري شيخ الحاكم وطائفة من علماء المغرب"[70].

ويقول ابن حجر:" والكلام في نقل كلام الأئمة في تفضيله كثير، ويكفي منه اتفاقهم على أنه أعلم بهذا الفن من مسلم، وأن مسلما كان يشهد له بالتقدم في ذلك والإمامة فيه والتفرد بمعرفة ذلك في عصره حتى هجر شيخه محمد بن يحيى الذهلي في قصة مشهورة (...) فهذا من حيث الجملة، وأما من حيث التفصيل فقد قررنا أن مدار الحديث الصحيح على الاتصال وإتقان الرجال وعدم العلل، وعند التأمل يظهر أن كتاب البخاري أتقن وأشد اتصالا، وبيان ذلك من أوجه..."[71] ، وهي ستة أوجه ذكرها رحمه الله في هدى الساري مقدمة فتح الباري فأنظرها فيه. وللقنوجي ثلاثة أقوال في أي الصحيحين أرجح من الأخر، يقول رحمه الله:" وبعض المغاربة رجحوا صحيح مسلم على صحيح البخاري والجمهور يقولون: إن هذا فيما يرجع إلى حسن البيان والسياق وجودة الوضع والترتيب ورعاية دقائق الإشارات ومحاسن النكات في الأسانيد وهذا خارج عن البحث والكلام في الصحة والقوة وما يتعلق بها، وليس كتاب يساوي صحيح البخاري في هذا الباب بدليل كمال الصفات التي اعتبرت في الصحة في رجاله، وبعضهم توقف في ترجيح أحدهما على الآخر والحق الأول، [ثم قال رحمه الله:] قال الحافظ عبد الرحمن بن الدِّيبع:

تنازع قوم في البخاري ومسلم لدي وقالوا: أي ذين يقدم؟

فقلت: لقد فاق البخاري صحة كما فاق في حسن الصناعة مسلم

وقال بعضهم:

قالوا: لمسلم فضل قلت: البخاري جلّى

قالوا: البخاري يكرر قلت: المكرر أحلى "[72].

وقد أحسن الدكتور مصطفى السباعي بقوله:" ومما لا شك فيه أن لكل من الصحيحين ميزات خاصة به، فقد ترجم الإمام البخاري لأبواب كتابه، وكرر بعض الأحاديث في مواضع مختلفة لفوائد رأها، وقطع بعض الأحاديث وجعلها في مواضع عدة لبيان حكم أو زيادة فائدة، أو توكيد اتصال سند وغير ذلك، ولم يعمد الإمام مسلم إلى ذلك بل جمع طرق الحديث في مكان واحد بأسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة فسهل بذلك تناوله"[73]." ولما كان الصحيحان بهذه المثابة، فقد نفر إلى خدمتهما وتقريبهما علماء السنة، وحفّاظ الحديث، وتنوعت هذه الخدمة؛ كاختصارهما، أو الانتخاب منهما، أو جمع المتفق عليه بينهما أو شرحهما، أو بيان غريبهما، أو عمل أطراف لهما، أو إفراد رجالهما، أو الصحابة الذين رووا لهما ...وهكذا.

وكان من جهود العلماء في تقريب الصحيحين وتيسيرهما للناس: الجمع بينهما"[74].

فما المقصود بجوامع الصحيحين؟ وما هي الكتب المؤلفة في ذلك؟

المطلب الثاني: التعريف بجوامع الصحيحين مع ذكر بعضها

أولا: التعريف بمصطلح " المجاميع ":

المجاميع: "جمع" مَجْمع "والمقصود بالمجمع كل كتاب جمع فيه مؤلفه، أحاديث عدة مصنفات، ورتبه على ترتيب تلك المصنفات التي جمعها فيه"[75].

ومن خلال هذا التعريف يتبين أن جوامع الصحيحين هي كتب جمع فيها مؤلفوها بين صحيح البخاري وصحيح مسلم، بيْد أنهم اختلفوا في طريقة الجمع، فمنهم من رتب كتابه على المسانيد كما فعل الحميدي وسيأتي الكلام عن كتابه، ومنهم من رتب كتابه على الأبواب كما فعل الإشبيلي، ومنهم من رتبه على الكلمات الأول على أبواب النحو كما فعل الصاغاني وسيأتي العرض لهذين الكتابين أيضا أثناء الحديث عن كتب جوامع الصحيحين.

ثانيا: القائمون بعملية الجمع:

أ ـ أول من قام بذلك:

لعل أول من قام بعملية الجمع بين الصحيحين هو محمد بن عبد الله الجوزقي (ت 388 هـ) رحمه الله في كتابه المسمى " الجمع بين الصحيحين "، ثم تبعه أبو مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي (ت 401 هـ)، ثم أبو محمد إسماعيل بن أحمد الهروي السرخسي والمعروف بالقرَّاب (ت 414 هـ) وسمى كتابه " الجمع بين الصحيحين بحذف المعاد والطرق "، ثم أبو بكر أحمد بن محمد البرقاني (ت 425 هـ).

ب ـ ما قام به الحميدي الأندلسي في هذا الباب:

ثم جاء بعد البرقاني، أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي (ت 488 هـ)، وفيه يقول ابن الصلاح:" غير أن الجمع بين الصحيحين للحميدي الأندلسي يشتمل على زيادة تتمات لبعض الأحاديث(...) فربما نقل من لا يميز بعض ما يجده فيه عن الصحيحين أو أحدهما وهو مخطئ لكونه من تلك الزيادات التي لا وجود لها في أحد الصحيحين"[76].

وقد أثنى ابن الأثير على كتاب الحميدي، كما أثنى أيضا على كتاب البرقاني وكتاب الدمشقي بقوله: "فمن هؤلاء المتأخرين من جمع بين كتب الأولين بنوع من التصرف والإختصار، كما فعل أبو بكر أحمد بن محمد البرقاني وأبو مسعود ابراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي، واقتفى أثرهما أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي، فإنهم جمعوا بين كتابي البخاري ومسلم، ورتبوا كتبهم على المسانيد، دون الأبواب،(...) إلا أن هؤلاء جميعهم لم يودعوا كتبهم إلا متون الحديث عارية من الشرح والتفسير، حسب ما أدّاهم إليه الغرض، وأحسنوا في الصنع، وفعلوا ما جنوا ثمرته دنيا وأخرى، وسنّوا لمن بعدهم الطريق ومهّدوا المحجة في طلب العلم فأحسن الله إليهم"[77]، ثم قال رحمه الله:" واعتمدت في النقل من كتابي البخاري ومسلم على ما جمعه الإمام أبو عبد الله الحميدي في كتابه، فإنه أحسن في ذكر طرقه، واستقصى في إيراد رواياته وإليه المنتهي في جمع هذين الكتابين"[78].

ويقول أحمد صالح الشامي: "وطريقة الحميدي هذه ـ ومن قبله البرقاني والدمشقي ـ تقرب الحديث لطالبه بعض التقريب، ولكنها تتطلب ممن أراد مراجعة حديث ما: أن يعرف راويه من الصحابة، وأن يقرأ الأحاديث التي رواها ذلك الصحابي، حتى يجد بغيته، وهذه القضية ليست سهلة كما أنها ليست في متناول كل طلاب العلم"[79].

ويقول حمد الغماس في كتاب الحميدي:" ويلاحظ:

ـ أ ـ أن الحميدي رحمه الله خالف طريقة صاحبي الصحيح في ترتيبه، فإنهما رتبا كتابيهما على الأبواب، أما هو فرتب الجمع بينهما على المسانيد، وذلك يُفوّت ما قصده الشيخان من جعل كتابيهما على الأبواب، فإن لهما في ذلك فقهًا دقيقًا.

. ب . أن الحميدي أضاف إلى أحاديث الصحيحين زيادات من المستخرجات عليهما، وربما لم يميز الزيادة عن أصل الحديث عند صاحبي الصحيح"[80].

ثم جاء بعد الحميدي أبو نعيم عبيد الله بن الحسين بن أحمد الحداد الأصبهاني (ت 517 هـ) فجمع بين الصحيحين على أساس الموضوع، ولم يحذف السند، وجعله على أربعة عشر كتابا[81].

ج . ما قام عبد الحق الإشبيلي في هذا الأمر:

ثم من بعد هؤلاء حافظ المغرب في زمانه أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الإشبيلي المعروف بابن الخرّاط (ت 581 هـ) وقيل(ت582 هـ)، فجمع بين الصحيحين بلا إسناد على ترتيب مسلم وأتقنه وجوده وحسنه، وفيه يقول الشيخ حمد بن محمد الغماس:" لما كان أحسن كتاب جمع أحاديثهما مع التقصي والتحرير وحسن الترتيب هو: كتاب " الجمع بين الصحيحين " لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي، قمت بخدمة الكتاب والعناية به"[82]، ويقول أيضا:" ولكن أوفى هذه الكتب جمعًا، وأحسنها ترتيبا، وأتقنها ضبطا وتحريرا هو كتاب الحافظ الإمام أبي محمد عبد الحق."[83] ، ثم قال:" ولم يكن عمل الإمام أبي محمد مجرد الحذف والاختصار أو الجمع والإضافة، ولكنه قصد إلى خطة تدل على براعة واتقان، كما تدل على حفظ وتيقظ واستحضار، وذلك أنه راعى الجمع المستقصى، والتحرير البالغ، والترتيب الحسن، والتعليق المختصر المفيد"[84]، ثم قال: بأن" الإمام أبا محمد قد جمع ميزات الصحيحين، فإن البخاري قد ظهرت براعته وفقهه في تبويبه، فجاء أبو محمد فالتقط نفائس تراجم البخاري فألحقها بأحاديثها على سياقة وترتيب الإمام مسلم، فحاز الفضيلتين، وجمع بين الحسنين، ثم أتبع ذلك عند الحاجة بغرر من تعليقاته المتضمنة فرائد، فكان حقيقا بعد ذلك أن يوصف بأنه أحسن من جمع الصحيحين، وأن يتوارد ثناء العلماء عليه وتفضيله وتقديمه على غيره في بابه"[85]، ثم بين الغرض من تأليفه للكاتب بقوله:" والغرض من هذا المختصر أن يخف به الكتابان على من أعياه حفظ الأسانيد، واعتمد في العلم بها على التقليد (...) ليكن أيضا قريب المأخذ سهل المتناول لمن أراد النظر فيه، والتفقه، في معانيه"[86].

وقد أثنى على كتاب عبد الحق الإشبيلي وعلى محققه حمد بن محمد الغماس الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد حفظه الله، بكلام نفيس يقول فيه:" تعرض هذا الحافظ إلى الصحيحين، فجمع نفسه، وأحضر آليات الجمع والترتيب، على ما بسط في مقدمته، مما يدل على أنه لقي الألاقي، والعناء والمعنّي، منبئة عن علم متين، وحسٍّ رقيق، واحتساب عظيم، وكأنما لسان حاله يقول:

وفي سبيل الله ما لقيت.

ولهذا ظفر بثناء من بعده من الحفاظ عليه شرقا، وغربا، شاما، وعراقا، ومصرا، منهم: العراقي، والذهبي، وابن ناصر الدين، وغيرهم، ممن جرى ذكر كلمات بعضهم في مقدمة التحقيق.

وقد اتخذ . رحمه الله تعالى . صحيح مسلم أصلا، يضم إليه روايات البخاري . رحمه الله . في صحيحه؛ لأسباب ذكرها في مقدمته، لا للمذهب السائد لدى المغاربة من تفضيل "صحيح مسلم " على " صحيح البخاري " (...) فجمع هذا الشيخ الموفق بين طيب المنبت نسبا، وأرضًا، وحسن الاختيار في إخراج هذا الكتاب " الجمع بين الصحيحين " للحافظ الإشبيلي، من ضيق المخطوطات إلى سعة المطبوعات، إسهاما في نشر هذا الدين، وتعليما للمسلمين، فأحيا الله به هذا الأثر النفيس، وأعاد . أحسن الله إليه . التحقيق إلى خطّته التي اختطها شيوخ هذا الشأن (...) فهذا العِلْقُ النفيس جدير بحفاوة أهل العلم، وطلابه، والخاصة والعامة، وأن يكون للمسلم سميرًا وهجيرًا، يعاهد نفسه بما فيه من أنوار الوحي ومشكاة النبوة، حتى يمتلئ قلبه بالعلم والإيمان وجوارحه بالعمل"[87].

د . ما قام به الموصلي:

ثم ألف أبو حفص عمر بن بدر بن سعيد ضياء الدين الكردي الحنفي الموصلي (ت 622هـ) كتابه "الجمع بين الصحيحين مع حذف السند المكرر من البين "، ورتبه على نسق جامع الأصول وهو في جزأين، وفي سبب تأليفه يقول الموصلي:" ولما كان علم الحديث ورأيت إعراض الناس عنه، وسبب إعراضهم عنه أربعة أشياء:

أحدها: أنه حق محض.

الثاني: كثرته.

الثالث: أنه يحتاج إلى الأسفار.

الرابع: أنه يسأم من طول الأسانيد والمكرر من المتون.

فجمعت كتابي هذا، وحذفت منه الأسانيد والمكرر من المتون، إلا ما كان يحتمل إدخاله في أبواب متعددة، فإنا اضطررنا إعادته لئلا يخلو الباب منه.

وسميته "الجمع بين الصحيحين مع حذف السند والمكرر من البين"، وقد جمع الحميدي والجوزقي وغيرهما الصحيحين، غير أن الحميدي لم يبوب، والجوزقي لم يذكر أفرادهما، وإنما ذكر المتفق عليه لا غير.

وقد بوبت كتابي هذا ورتبته على حروف المعجم، ليكون سهل المتناول على من أراد الانتفاع به من الخاص والعام، وها أنا ذاكر كتبه وأبوابه، فمن أراد استخراج شيء منه نظر في هذه الكتب والأبواب"[88].

وفي كتاب الموصلي يقول محققه الشيخ صالح أحمد الشامي:" لم يبين المؤلف المصادر التي اعتمد عليها في هذا الجمع، ونتيجة لتحقيق الكتاب تبين لي أنه اعتمد جمع الحميدي أساسا لعمله، كما فعل ابن الأثير في كتابه جامع الأصول، بحيث انتزع روايات الصحيحين منه وأفردها في مؤلفه، والذي يدفعني إلى هذا الظن اتفاقه الكامل مع ابن الأثير في طريقة العرض والتبويب، بل إن بعض الروايات التي جاءت في جامع الأصول معزوة إلى الصحيحين . ليست كذلك . وردت عنده كذلك (...) وخلاصة القول، يعد جمع الموصلي مختصرا جيدا لما في الصحيحين، بحيث يتاح لقارئه الإلمام شبه الكامل بكل الموضوعات التي وردت في الصحيحين، مشيرا إلى اختلاف الروايات، أو الزيادة فيها، حتى ولو كان ذلك كلمة واحدة، وفق الترتيب الذي ألفه الناس في كتاب جامع الأصول"[89].

وقال فيه أيضا الشيخ حمد بن محمد الغماس:" طبع بتحقيق الدكتور علي البواب، والكتاب استله مؤلفه من جامع الأصول لابن الأثير، ولم يرجع إلى كتاب البخاري ومسلم، وابن الأثير لم يأخذ من الصحيحين أيضا، وإنما أخذ من الجمع بين الصحيحين للحميدي، وقد نتج عن ذلك أخطاء في نسبة ألفاظ إلى الصحيحين وليست فيهما، بل مما زاده الحميدي من بعض المستخرجات، أو ذكر لفظ الحديث على أنه لصاحبي الصحيح مع أنه لأحد أصحاب السنن الذين أخرجوا الحديث بسياق أتم، وقد ذكر محقق الكتاب أمثلة لهذه الأخطاء في مقدمة تحقيقه 10 . 14.

وكما أن الموصلي استل كتابه من جامع الأصول، فقد اقتفاه في طريقة الترتيب وهي ترتيب الكتب على حروف المعجم"[90].

ذ . ما قام به الصاغاني:

ثم ألف الحسن بن محمد بن الحسن الملقب الرضي الصاغاني (ت 650 هـ) كتابه المسمى "مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوي "، وفيه يقول صالح أحمد الشامي:" سلك في ترتيب جامعه ترتيبا غريبا، إذ جعله على أبواب فصول النحو، فجعله في اثني عشر بابًا، يندرج تحت كل منها فصول من فصول النحو، فالباب الأول يندرج تحته فصلان:

الأول: فيما جاء ابتداؤه بمن الموصولة أو الشرطية.

والثاني: فيما جاء ابتداؤه بمن الاستفهامية..

وهذا الترتيب يفيد المشتغلين بعلم النحو.. وقد قصر على الأحاديث القولية"[91].

ثم قال فيه حمد الغماس: "ويلاحظ:

. أ . أنه رتبه ترتيبا لم يسبق إليه، ولم يتابع عليه، فلم يرتبه على الأبواب، ولا على المسانيد، ولا على حروف المعجم، وإنما رتبه على الكلمات الأول على أبواب النحو؛ مبتدئا بمن الموصولة، ثم من الاستفهامية ثم إن، ثم إذا ...، وهكذا، وهذا يجعل الاستفادة منه في غاية العسر.

. ب .كما أنه اقتصر فيه على الأحاديث القولية فقط.

. ج . ثم إنه أضاف إلى أحاديث الصحيحين أحاديث من مسند الشهاب للقضاعي، وكتاب النجم للإقليشي؛ رأى أنهما مما صح من كتابيهما، فمزج أحاديث الصحيحين بغيرهما، وقد شرح الكتاب غير واحد، وطبعت الكتاب مؤسسة الكتب الثقافية"[92].

ثم ألف زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت 852 هـ) كتابه الجمع بين الصحيحين ورتبه على الأبواب.

ع . ما قام به عبد الهاشمي:

ثم ألف عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي (ت 1394 هـ) "مسند الصحيحين، وسنن الصحيحين"، وفيه يقول حمد الغماس:" وقسمه إلى قسمين:

القسم الأول: مسند الصحيحين ورتبه على مسانيد الصحابة، ورتب أسماءهم على حروف المعجم، وهو بهذا قريب من صنيع الحميدي.

القسم الثاني: مسند الصحيحين، أو مصنف الصحيحين، ورتبه على الأبواب على ترتيب صحيح مسلم وهو في هذا قريب من صنيع عبد الحق الإشبيلي على أنه في كلا القسمين يسوق الحديث بإسناده، ويعزوه إلى الكتاب والباب في أصله، معتمدا تبويب النووي بالنسبة لصحيح مسلم.

والكتاب مصدر عن أصل بخط مؤلفه رحمه الله"[93].

غ . ما قام به صالح أحمد الشامي في هذا الباب:

وممن جمع الصحيحين من المعاصرين الشيخ صالح أحمد الشامي (ولد عام1353هـ) وسماه " الجمع بين الصحيحين " وقد طبع في دمشق بدار القلم، وهو أول كتب الجوامع طبعًا كما يقول مؤلفه:" وأحمده تعالى ثالثا . وله الحمد كله دائما، أن ظهور هذا الجامع . وهو أول جامع يطبع لكامل الصحيحين بحسب ما أعلم . قد شجع المختصين والعاملين في ميدان العلم على تحقيق بعض المخطوطات لجوامع الصحيحين، مما كنت أشرت إليه في مقدمته عن هذه المخطوطات:

حيث صدر بعد أربعة سنوات كتاب " الجمع بين الصحيحين " للإمام محمد بن فتوح الحميدي، بتحقيق الدكتور علي حسن البواب.

ثم صدر بعد ذلك بأشهر كتاب " الجمع بين الصحيحين " للإمام عبد الحق الإشبيلي، بعناية الأستاذ حمد بن محمد الغماس.

وربما ظهرت أعمال أخرى من الجوامع التي لم تحقق بعد..."[94].

وعن فائدته يقول الشيخ صالح:" أما فائدة هذا المشروع فيكفي لبيانها أن أضع بين الأيدي الإحصائية التالية:

. مجموع أحاديث الصحيحين (10596) ومجموع أحاديث الجامع بين الصحيحين (3896) حديثا ومجموع مجلدات الصحيحين (8) من القطع الكبير وعدد مجلدات " الجامع بين الصحيحين " (4) من القطع المتوسط (...) وهذا يعني أن قراءة أحاديث موضوع ما، من خلال هذا المشروع يستغرق ربع الوقت الذي يستغرقه الرجوع إليه في الكتب الأصلية.

وهذا بغض النظر عن الوقت الذي يصرف للتفتيش عن أماكن وجودها.. وهو وقت غير قليل يعرفه الباحثون.

إنه التوفير للوقت والجهد .. والمساحة على أرفف المكتبات، وهذه الفوائد وغيرها قلما تجدها في عمل آخر"[95].

وفي سبب تأليفه يقول الشيخ صالح:" إننا بحاجة إلى كتاب في السنة الشريفة ليكون الحد الأدنى المطلوب معرفته من كل مسلم . تتوفر فيه الصفات الآتية:

1 . أن يقتصر على الأحاديث الصحيحة، حتى يكون القارئ مطمئنا إلى سلامة ما يقرأ، لا يداخله الشك في ذلك.

2 . أن يكون عامًا شاملا، يتناول كل القضايا التي جاء الإسلام ليعالجها، وقد جاء الإسلام ليعالج كل قضايا الحياة، ويصوغها وفق النهج الإلهي الكريم.

3 . أن يكون متناسقا في ترتيب بحوثه، بحيث يلبي الحاجة الملحة في إعطاء القارئ التصور الصحيح عن الإسلام في كماله وشموله.

4 . أن يكون قرب المأخذ، سهل المتناول.

وفي سبيل تحقيق هذا الغرض، كانت فكرة الجمع بين الصحيحين . صحيح الإمام البخاري وصحيح الإمام مسلم . التي يسر الله تعالى إكمالها بعونه وفضله"[96].

وقد قسم الشيخ صالح كتابه إلى عشرة مقاصد، تحت كل مقصد ينضوي عدد من الكتب، وقد يضم الكتاب عددا من الفصول، وهي كالآتي مع الاختصار:

. المقصد الأول: في العقيدة.

. المقصد الثاني: في العلم ومصادره.

. المقصد الثالث: في العبادات.

. المقصد الرابع: في أحكام الأسرة.

. المقصد الخامس: في الحاجات الضرورية.

. المقصد السادس: في المعاملات.

. المقصد السابع: في الإمامة وشؤون الحكم.

. المقصد الثامن: في الرقائق والأخلاق.

. المقصد التاسع: في التاريخ والسير.

. المقصد العاشر: في الفتن[97].

وأما خطة عمله في الكتاب فهي على الشكل التالي:

1 . حذف الأسانيد والاكتفاء بذكر اسم الصحابي راوي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم غن كان المروي خبرًا، أو اسم من يرويه عن الصحابي إن كان المروي أثرًا، وقد يذكر غيرهما إن كانت الحاجة تقتضي ذلك ويتوقف فهم المعنى عليه.

2 . وضع الحديث في مكان واحد؛ وذلك للتخلص من التكرار المؤدي إلى التطويل.

3 . اختيار نص الحديث.

4 . ذكر الأحاديث المعلقة في حاشية الأبواب المناسبة لها.

5 . تراجم الأبواب: بحيث تم اختيار تراجم الأبواب من البخاري إذا أمكن ذلك، وإلا فمما وضعه الإمام النووي من تراجم مسلم، وإذا لم يوجد فيهما ما يلبي الحاجة، فإنه يضع الترجمة المناسبة للحديث أو الأحاديث محل البحث.

6 . الحاشية[98].

ق . ما قام به يحي بن عبد العزيز اليحي:

ثم جاء يحي بن عبد العزيز اليحي (ولد عام 1380هـ) فجمع بين صحيح البخاري وصحيح مسلم سماه " الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم للحفاظ ".

وعن طريقة عمله في الكتاب يقول:"

أولا: الكتاب مقسم إلى ثلاثة أقسام:

1 . المتفق عليه وملحقاته، ومنه يعلم أنه ربما ألحق ما هو من مفردات البخاري في المتن بين قوسين، وما هو من مفردات مسلم في الحاشية.

2 . مفردات البخاري رحمه الله.

3 . مفردات مسلم رحمه الله.

ثانيا: المتفق عليه وملحقاته: هو عبارة عن متن وحاشية.

ثالثا: المتن هو لفظ البخاري، وكله متفق عليه، إما على لفظه أو على معناه، ما عدا الموضوع بين قوسين ( ) فهو مفردات البخاري فقط.

رابعا: كل ما في الحاشية من مفردات مسلم فقط.

خامسا: ما قيل و" لمسلم " بدون رواية، فهو رواية مسلم لحديث المتن نفسه، وما قيل و" لمسلم في رواية " فهو رواية أخرى لمسلم غير رواية المتن.

سادسا: كل أبوابه هي أبواب البخاري في صحيحه إلا ما أشرت إليه بنجمة هكذا:*.

سابعا: أسماء الكتب مرتبة حسب كتب الفقه.

ثامنا: الشواهد والمتابعات التي ليس فيها أحكام جديدة لم أثبتها هنا إلا يسيرا، ولكن أثبتها كلها في كتاب الجمع بين الصحيحين للباحثين.

تاسعا: في ثنايا هذا الكتاب بيان موقوفات ومعلقات عند البخاري هي مرفوعات أو متصلات عند مسلم، والعكس، وهي قليلة جدا، وقد أشرنا إليها، وكذا تجد بيان من رواه البخاري عند صحابي ورواه مسلم بمعناه لكن عند صحابي أخر، وهو أيضا قليل جدا"[99].

وفي الختام: أقول للمتطفلين الطاعنين في الصحيحين ما عليكم سوى الجلوس بين يدي أهل الحديث للأخذ عنهم، حتى ينجلي عنكم الجهل، وإياكم ثم إياكم والاغترار ببعض الشعارات باسم البحث العلمي أو غيره، إلى أن هناك أحاديث ضعيفة في الصحيحين تخالف قواعد أصول الحديث وعلومه حسب زعمهم لمخالفة تلك الأحاديث عقولهم، أو تخالف التعاليم الطبية أو الحس إلى غير

ذلك من الترهات التي تنم عن جهل أصحابها، وقد ذكرت لكم أقول الأئمة الفحول وما قالوه عن هذين الكتابين وصاحبيهما عليهم رحمة الله ورضوانه. والله أسأل أن يعلمنا وينفعنا بما علمنا إنه ولي ذلك والقادر عليه.

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وبعد: تطرقت في بحث إرشاد التائه إلى أصح كتب الخلائق. البخاري ومسلم. للتعريف بالإمام البخاري والإمام مسلم وكتابيهما المعروفان بالصحيحين، مع عقد مقارنة بين هذين الكتابين وذكر بعض مجاميعهما، وكان من نتائج هذا البحث ما يلي:

. الإمام البخاري والإمام مسلم من فحول العلماء.

. صحيح البخاري وصحيح مسلم أصح كتابين بعد كتاب الله تعالى.

. الإمام البخاري أول من صنف في الصحيح، وتلاه الإمام مسلم.

. صحيح البخاري أصح كتب الحديث، ثم يليه صحيح مسلم.

. صحيح مسلم أحسن من حيث الصناعة الحديثية من صحيح البخاري.

. صنف العلماء كتب المجاميع من أجل تقريب الصحيحين لطلبة العلم.

. أول من قام بالجمع بين الصحيحين هو محمد بن عبد الله الجوزقي(ت 388 هـ).

الهوامش:

[1] . هدى الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني ص640

[2] . سير أعلام النبلاء للذهبي ج12 ص392

[3] . هدى الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العقلاني ص643

[4] . هدى الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني ص640-641

[5] . وفيات الأعيان لابن خلكان ج4 ص189

[6] . هدى الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني ص652

[7] . نفسه ص641

[8] . نفسه ص641

[9] . نفسه ص652

[10] . سير أعلام النبلاء للذهبي ج12 ص416

[11] . هدى الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني ص644

[12] . هدى الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني ص64-65

[13] . نفسه ص645

[14] . تهذيب الأسماء واللغات للنووي ج1 ص70

[15] . هدى الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني ص646

[16] . نسفه ص650

[17] . سير أعلام النبلاء للذهبي ج12 ص418

[18] . إرشاد الساري شرح صحيح البخاري لشهاب الدين ج1 ص42

[19] . ن. هدى الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني ص662-663

[20] . هدى الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني ص 662

[21] . نفسه ص 642

[22] . نفسه ص 660-661

[23] . هدى الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني ص660

[24] . أصول الحديث علومه ومصطلحه لعجاج الخطيب ص250

[25] . سير أعلام النبلاء للذهبي ج12 ص557-558

[26] . نفسه 566

[27] . ن. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي ج1 ص10، وسير أعلام النبلاء للذهبي ج12 ص570، والإمام مسلم بن الحجاج صاحب المسند الصحيح لمشهور حسن من ص13 إلى 22

[28] . وفيات الأعيان لابن خلكان ج5 ص194

[29] . وفيات الأعيان لابن خلكان ج5 ص194-195

[30] . ن. سير أعلام النبلاء ج12 من. ص 558 إلى561

[31] . سير أعلام النبلاء للذهبي ج 12 ص562

[32] . تهذيب الأسماء واللغات للنووي ج2 ص90

[33] . سير أعلام النبلاء للذهبي ج12 ص579

[34] . تهذيب الأسماء واللغات للنووي ج2 ص91

[35] . سير أعلام النبلاء للذهبي ج12 ص564

[36] . نفسه ص579

[37] . ن. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي ج1 ص11، وسير أعلام النبلاء للذهبي ج12 ص580

[38] . سير أعلام النبلاء للذهبي ج12 ص564

[39] . هدى الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني ص10

[40] . نفسه ص10

[41] . هدى الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني ص656

[42] . نفسه ص652

[43] . نفسه ص656

[44] . الحطة في ذكر الصحاح الستة للقنوجي ص698

[45] . الإمام البخاري محدثا وفقيها للحسيني ص165

[46] . مقدمة ابن الصلاح ص15

[47] . مقدمة ابن الصلاح ص15

[48] . نفسه ص18

[49] . هدى الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني ص16

[50] . هدى الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني ص657

[51] . نفسه ص657

[52] . نفسه ص657

[53] . إرشاد الساري شرح صحيح البخاري لشهاب الدين ج1 ص4

54 . المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي ج1 ص11
55 . مقدمة ابن الصلاح ص15
56 . المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي ج1 ص11
57 . نفسه ج1 ص15
58 . تهذيب الأسماء واللغات للنووي ج2 ص90-91
59 . المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي ج1 ص21
60 . الحطة في ذكر الصحاح الستة للقنوجي ص375
61 . نفسه ص356
62 . السنة مكانتها في التشريع لمصطفى السباعي ص488
63 . مقدمة ابن الصلاح ص14
64 . مقدمة ابن الصلاح ص15
65 . نفسه ص18-19
66 . التقريب للنووي ص26
67 . تدريب الراوي شرح تقريب النووي للسيوطي ص45-46
68 . المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي ج1 ص14
69 . مجموع الفتوى لابن تيمية ج18 ص19-20
70 . الباعث الحثيث لابن عساكر ص26-27
71 . هدى الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني ص15
72 . الحطة في ذكر الصحاح الستة للقنوجي ص295-296
73 . أصول الحديث علومه مصطلحه عجاج الخطيب ص208
74 . الجمع بين الصحيحين للإشبيلي ج1 ص10
75 . أصول التخريج ودراسة الأسانيد محمود الطحان ص105
76 . مقدمة ابن الصلاح ص17
77 . جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير ج1 ص48-49
78 . جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير ج1 ص55
79 . الجمع بين الصحيحين للشامي ج1 ص18
80 . الجمع بين الصحيحين للاشبيلي ج1 ص11
81 . ن. الجمع بين الصحيحين للشامي ج1 ص18
82 . الجمع بين الصحيحين للاشبيلي ج1 ص6
83 . نفسه ص15
84 . الجمع بين الصحيحين للاشبيلي ج1 ص23
85 نفسه ص34
86 . نفسه ص6
87 . الجمع بين الصحيحين للاشبيلي ج1 ص2-3
88 . الجمع بين الصحيحين للموصلي ج1 ص23
89 . الجمع بين الصحيحين للموصلي ص8-9
90 . الجمع بين الصحيحين للاشبيلي ج1 ص12

[91] . الجمع بين الصحيحين للشامي ج1 ص19
[92] . الجمع بين الصحيحين للاشبيلي ج1 ص11-12
[93] . نفسه ج1 ص14
[94] . الجمع بين الصحيحين للشامي ج1 ص5
[95] . نفسه ج1 ص10
[96] . نفسه ص13
[97] . الجمع بين الصحيحين للشامي ج1 ص21-22
[98] . نفسه ص26-27
[99] . الجمع بين الصحيحين ليحي بن عبد العزيز ج1 ص5